نظرة جديدة إلى التنمية القابلة للاستمرار

جدول أعمال التنمية الجديد يتعين أن يكون عالميا بحق، ومهما من منظور الجميع، وواقعيا في توزيع المسؤوليات

نعمت شفيق

نعمت شفيق، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي.

مع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمقرر في ٢٠١٥، ينصب جُل الفكر على ما ينبغي أن يخلُف هذا الإطار في قياس تقدم العالم نحو مكافحة الجوع والمرض والفقر. وأي إطار يخلف الأهداف الإنمائية يجب أن يمثل انعكاسا للتطلعات العالمية وأن يُبنى على عملية تشاورية ثرية. وأعتقد أن الإطار الجديد يجب أن يغطي فهما أوسع للتنمية — فهما يهم جميع البلدان، الغنية والفقيرة على حد سواء.

ويبدو أن هناك اختلافا شاسعا بين العالم اليوم وما كان عليه منذ بضع سنوات. فمستويات الدين مرتفعة في كثير من البلدان إلى حد يمكن أن يجعلها تواجه صعوبة في اتخاذ مبادرات للإنفاق على مدى سنوات طويلة. وربما يتعين النظر مجددا في تحفيز القطاع المالي وتنظيمه، وتنقيح نماذج النمو القائمة لتوفير فرص عمل جديدة بالقدر الكافي، وإعادة النظر في أداء النظام النقدي الدولي.

وأكثر التحديات إلحاحا هي استعادة الثقة في التعافي العالمي. فبعد أن أبدى النمو العالمي بعض الصلابة في عام ٢٠١١، تباطأت وتيرته من جديد، وذلك في الأساس نتيجة لعدم اليقين بشأن تطورات الأوضاع في منطقة اليورو وأزمة المالية العامة المحتملة في الولايات المتحدة. وأي جهود تُبذل لاستعادة الثقة في الاقتصادات المتقدمة يجب أن تصاحبها جهود لمعالجة ارتفاع البطالة وانتشارها ونقص فرص العمل الكريم في كثير من البلدان في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في أوروبا والشرق الأوسط. وتزداد أزمة الوظائف حدة بصفة خاصة بين الشباب. ومن شأن ارتداد النمو الإيجابي أن يساعد على تخطي هذه الأزمة، ولكن حتى في ذلك الوقت سيتعين تعجيل وتيرة توفير فرص العمل لتتحرك بسرعة كبيرة نحو استيعاب كل من العاطلين عن العمل الموجودين بالفعل والداخلين الجدد إلى سوق العمل.

وتشمل القضايا الأخرى العولمة والمصاعب التي تنطوي عليها مهمة إدارة هذه العملية، فضلا على إخفاقات السياسة والسوق التي كشفت عنها الأزمة والتي لا يزال يتعين معالجتها، وخاصة في القطاع المالي، والاتجاهات العامة الأطول أجلا مثل اتساع التفاوت في توزيع الدخل، والشيخوخة والنمو السكاني غير المتوازن، وانعدام الأمن الغذائي على المستوى العالمي، وتغير المناخ.

وقد أضحى التوصل إلى حل تعاوني لهذه التحديات أكثر إلحاحا حتى مما كان عليه في بداية القرن الحادي والعشرين، حينما تضافر المجتمع العالمي من خلال حملة "التنمية للألفية" التي أطلقتها الأمم المتحدة للتغلب على آفة الفقر وما يصاحبها من جوع ومرض ونقص في الفرص.

ضرورات جديدة

لقد تركز الاهتمام عند وضع الأهداف الإنمائية للألفية على ضرورة الحد من الفقر المدقع. وبينما لا تزال هناك ثغرات كبيرة مقارنة بالأهداف المحددة في "إعلان الألفية"، فالانجازات التي تحققت عظيمة. دعونا لا ننسى على سبيل المثال أن معدل انتشار الفقر المدقع على مستوى العالم قد انخفض بمقدار النصف منذ عام ٢٠٠٠.

ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية أصابت العالم بانتكاسة كبيرة — انتكاسة لم يتعافى الاقتصاد العالمي منها تماما بعد. فلا تزال أوروبا تصارع أزمة مديونيتها، بينما اليابان والولايات المتحدة أيضا في حاجة إلى إصلاح المالية العامة. وتمر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمرحلة تحول تاريخي: فالأمل في مستقبل أكثر إشراقا وأكثر ديمقراطية متوقف إلى درجة كبيرة على التحول الاقتصادي الذي يدعم النمو المرتفع على أساس عادل. وهناك أيضا التحدي المتمثل في ضمان استمرار ارتفاع الدخل بوتيرة سريعة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى، ولكن على نحو قابل للاستمرار اجتماعيا وبيئيا.

ولننظر في المسائل التالية:

• **زيادة تفاوت الأجور**: شهدت العقود الماضية نموا اقتصاديا غير مسبوق أدى إلى ارتفاع مستويات المعيشة في المتوسط. ولكن بشكل عام، كانت مكاسب الأغنياء أكبر بكثير من التحسن في أحوال الفقراء. وازدياد عدم المساواة يولد حالة من السخط الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي.

• **تصاعد حالات البطالة المزمنة وانتشار البطالة**: بعد مضي خمس سنوات على وقوع الأزمة في سوق الرهن العقاري الأمريكية أولا، لا يزال هناك ٢٠٠ مليون نسمة على مستوى العالم لا يستطيعون العثور على فرص عمل كريم، منهم ٧٥ مليون نسمة من الشباب الذين يواجهون مخاطر الانضمام إلى جيل ضائع.

• **عدم تكافؤ النمو السكاني في العالم**: يجب أن يوفر الاقتصاد العالمي بحلول عام ٢٠٥٠ ما يلزم من غذاء وفرص عمل لأكثر من ٩ مليار نسمة، منهم ٨٥٪ سيعيشون في البلدان التي تمر الآن بمرحلة النمو.

• **تغير المناخ يزداد تفاقما**: فقدان التنوع البيولوجي كبير ولا يزال الاحترار العالمي مستمرا — وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وصلت الآن إلى مستويات تركيز تدعو إلى القلق البالغ.

جدول أعمال عالمي بحق

كل هذه المشكلات متشابكة ولا يمكن حلها بمعزل عن بعضها. ولهذا السبب، فإن جدول أعمال التنمية العالمية لما بعد ٢٠١٥ يجب أن يتجاوز فهمنا التقليدي للتنمية — أي مساعدة البلدان الأقل نموا في اللحاق بتلك البلدان الأكثر تقدما. كذلك يجب أن يعالج جدول الأعمال أوجه الخلل المختلفة في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك التداعيات التي تؤثر في نهاية المطاف على الفقراء والضعفاء في كل مكان.

ويتعين أن يكون نطاق جدول الأعمال الجديد عالميا بحق، وأن يكون تحقيق أهدافه مهما للجميع، وأن يتسم بالواقعية في تحديد المسؤوليات — بالنسبة للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. إن تأمين رفاهية الأجيال المستقبلية مسؤولية مشتركة يتحملها جميع أعضاء المجتمع الدولي، ولكن يجب علينا توزيع الأعباء التي تستتبعها هذا المسؤولية بإنصاف في ظل الفروق الشديدة في قدرات البلدان المختلفة.

ويدعونا الترابط المتزايد إلى زيادة التنسيق بين السياسات. فنحن نحتاج إلى قيادة عالمية فعالة، ونحتاج إلى توافرها بسرعة. وينبغي للأمم المتحدة، التي تضم أعضاء من جميع أنحاء العالم، أن تواصل القيام بدور قيادي في تعزيز التعاون الدولي الفعال. ولكن يتعين أيضا زيادة فعالية التنسيق بين الأطراف المتعددة. وبغير مواربة، نحن لا يسعنا أن نضيع الوقت في مناقشات لا تنتهي بين البلدان، بينما لا نبلغ إلا أدنى حد من الأرضية المشتركة. نحن في حاجة إلى منهج جريء وواقعي في آن واحد، منهج يسمح لنا بالتحرك السريع من القول إلى الفعل.

جهود صندوق النقد الدولي

قام صندوق النقد الدولي بدور رئيسي في مساعدة الاقتصاد العالمي على التعافي من الأزمة الاقتصادية، ويواصل التعاون مع البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ عضوا على كثير من الأصعدة لتحسين وضع الاقتصاد العالمي. وبرغم ما تحقق من تغير هائل في الخمس سنوات الأخيرة، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به:

• **تعزيز الاستقرار العالمي**: استطاع صندوق النقد الدولي أن يحسن قدرته على ربط الخيوط بين البلدان والتركيز على استقرار الاقتصاد العالمي ككل. ومن شأن وضع إطار معزز للرقابة الاقتصادية أن يسمح بإجراء تحليل أعمق للتداعيات والآثار العابرة للحدود. وقد عزز صندوق النقد الدولي قدرته على تقييم سياسات البلدان بدقة من منظور متعدد الأطراف. كذلك يكثف الصندوق تركيزه على القطاع المالي التي يكتسب أهمية حيوية.

• **دعم البلدان التي تعاني من هبوط اقتصادي**: التزم الصندوق منذ بدء الأزمة الاقتصادية العالمية بتقديم قروض لبلدانه الأعضاء تتجاوز ٣٠٠ مليار دولار أمريكي. وأجرى الصندوق إصلاحا شاملا في الإطار الذي ينظم أنشطة الإقراض كي يتسنى له تلبية الاحتياجات المختلفة للبلدان الأعضاء بدقة أكبر، كما قام بتبسيط الشروط المصاحبة للقروض. واعترافا بحاجة البلدان الأعضاء منخفضة الدخل إلى المساعدة المالية، رفع الصندوق أيضا مستوى الإقراض بشروط ميسرة ليصل إلى أربعة أضعاف ما كان عليه في السابق.

نحن في حاجة إلى قيادة عالمية فعالة، ونحتاج إلى توافرها بسرعة.

• **إقامة "جدار ناري"**: عزز الصندوق طاقة الإقراض المتاحة بدرجة كبيرة من خلال ضمان توافر ٤٦١ مليار دولار بناء على تعهدات البلدان الأعضاء بزيادة موارده.

• **جعل النمو أكثر شمولا**: يتضح من البحوث التي أجراها الصندوق أن البلدان التي تتميز بتوزيع الدخل على نحو أكثر عدالة تبلي بلاء حسنا في الحفاظ على النمو. ويواصل الصندوق العمل مع منظمة العمل الدولية لصياغة مشورة بشأن السياسات المتعلقة بقضايا التوظيف وسوق العمل على نحو أكثر فعالية، ويعمل مع البنك الدولي ومنظمات دولية أخرى لمساعدة البلدان على تعزيز الحماية الاجتماعية.

• **تصميم سياسات الاقتصاد الأخضر**: إن مشورتنا بشأن السياسات تشجع التحول إلى اقتصاد أكثر اخضرارا عن طريق ضمان انعكاس الأسعار على التكلفة الكاملة للآثار البيئية الجانبية السلبية. على سبيل المثال، إن الاستعاضة عن الدعم المكلف لأسعار الطاقة الذي ينتفع بمعظمه الأثرياء بمساعدة مالية موجهة للفقراء يمكن أن تساعد على توفير أموال للإنفاق الاجتماعي والإنمائي وعلى مكافحة آثار تغير المناخ.

وتتمثل أكثر الأولويات إلحاحا في التحرك الجماعي لمواجهة تعثر التعافي العالمي. فمواطن الضعف العالمية في عالم متشابك على نحو متزايد تجعل هذه المسألة ضرورية. وخير شاهد على ذلك الآثار المتتابعة التي تصيب الثقة العالمية من جراء المشكلات في منطقة اليورو والتعافي الواهن في الولايات المتحدة. وبينما نمو الاقتصادات الصاعدة آخذ في التباطؤ، تشعر بلدان الدخل المنخفض بقلق كبير إزاء تزايد أسعار الغذاء وتقلب أسعار السلع الأولية، وهناك شعور متنام بالإحباط في مختلف بلدان الشرق الأوسط. ولن يتسنى لنا معالجة الانتكاسات المتجددة التي تلحق بالتعافي العالمي إلا إذا عملنا معا.

وأهم مساهمة يمكن أن يقدمها صندوق النقد الدولي هي تعزيز الإدارة الاقتصادية والمالية السليمة لتحقيق النمو القابل للاستمرار، ومن ثم وضع أسس النمو الاقتصادي الذي يوفر فرص العمل، ويولد الموارد لحماية الفقراء والبيئة، ثم في نهاية المطاف يزرع بذور السلام والاستقرار. ونحن على استعداد للعمل مع البلدان أعضاء الصندوق والمنظمات الدولية الأخرى كي ننقل جدول الإعمال العالمي إلى المستوى التالي. ■